الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية والبيئة
ولاية نابل
بلدية المعمورة

محضر الجلسة التحسيسية

حول إعداد البرنامج الاستثماري التشاركي لسنة 2016

مع الإطارات والأعوان البلديين

يوم الجمعة 18 نوفمبر 2016

في إطار الاستعداد لانطلاق البرنامج السنوي الاستثماري التشاركي لسنة 2017،
انعقدت اليوم الجمعة 18 نوفمبر 2016 بقاعة الاجتماعات بقصر البلدية جلسة تحسيسية مع اعوان البلدية على الساعة الثامنة صباحا برئاسة الدكتور سمير بنسليمان رئيس النيابة الخصوصية للبلدية وبحضور السادة والسيدات الآتي ذكرهم :

- نجاة المانع حرم الهمامي : الكاتب العام للبلدية
- سناء بنحميدة : رئيس مصلحة الشؤون الإدارية والمالية
- نرجس المؤدب : متصرف مكلفة بمصلحة الشؤون القانونية والنزاعات والملك البلدي
- سعيدة القطوسي : ملحق إدارة مكلفة بمكتب الضبط
- روضة بوزية : ملحق إدارة رئيس قسم الحالة المدنية
- نجاة بنعلي : مكلفة بمصلحة الجباية
- كمال بنعلي : مكلف بالمصلحة الفنية
- حليمة شلوف : منشطة تطبيق بالحالة المدنية

افتتح الدكتور سمير بنسليمان رئيس النيابة الخصوصية الجلسة مرحبا بالحاضرين واستعرض موضوع الجلسة حول التعريف بمختلف مراحل إنجاز البرنامج السنوي للاستثمار البلدي التشاركي لسنة 2017 لفائدة أعوان البلدية، ثم قام بتقديم معطيات عامة حول البلدية (تاريخ إحداثها وعدد سكانها وأبرز أنشطتها). ثم قدّم الإطار العام والقانوني للبرنامج الاستثماري السنوي الجديد 2017 مؤكّدا على أن منهجية البرنامج الاستثماري البلدي تقوم على المبادئ الأساسية التي كرّسها الدستور التونسي في جانفي 2014 . واكد أن الجماعات المحلية تعد من آليات الديمقراطية ومبادئ الحوكمة المفتوحة التي تحقق مشاركة أوسع للمواطنين وكافة مكونات المجتمع المدني في إعداد برامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية وتكريس أوسع لمقتضيات الباب السابع من الدستور التونسي المتعلق بالسلطة المحلية، كما أكد أن هذه المنهجية تقوم على التشاركية ومبادئ الشفافية والمساءلة والجدوى لكافة التدخلات التي ينبغي أن تكون هادفة وموجهة نحو الحاجيات التي يعبّر عنها الحاضرون، فبقدر فهم

مختلف الأهداف والمقاربات والمنهجية المتّبعة من كافة المتدخّلين (إداريون، أعضاء النيابة الخصوصية ...) وخاصة كل الفاعلين المحليين والمهتمين بالشأن البلدي عامة ، بقدر ما يكون نجاح مسار الخطة التنموية للبلدية.

ثم قام باستعراض التشخيص المالي والتشخيص الفني لإعطاء فكرة أكثر وضوحا لجميع الحاضرين وفتح باب النقاش حول ضرورة تقسيم البلدية إلى عدد من المناطق حتى تكون الفائدة اعم، بناء على أولويات كلّ منطقة والأخذا بعين الاعتبار لطلبات المواطنين حيث أفاد السيد رئيس النيابة الخصوصية **أن المواطن هو "سيّد القرار"** في إطار المقاربة التشاركية ، ثم تطرق إلى ضرورة توزيع الاعتمادات المخصصة للاستثمار على المشاريع التي سيقع الاتفاق عليها والتي تنقسم بدورها إلى مشاريع مهيكلة (تهيئة دار الشباب - تهيئة مركز الأمن) ومشاريع إدارية (اقتناء مُعدات- توسيع قصر البلدية – تهيئة الملعب البلدي...)ومشاريع القرب وهي المتعلقة أساسا بالبنية التحتية التي تسمح بتحسين ظروف عيش المتساكنين بصفة مباشرة كالتعبيد والتنوير وبناء الأرصفة كما أشار إلى ضرورة إعطاء أهمية للمناطق ذات الأولوية مقارنة ببقية المناطق .

وفي ختام الجلسة طلب السيد رئيس النيابة الخصوصية من الأعوان الحاضرين التعبير عن آرائهم وتقديم مقترحاتهم حول أولوية المنطقة التي تتطلب التدخل، وأفاد أنه بإمكانهم الارتقاء بكامل المنطقة البلدية، والمساهمة في نجاح المقاربة التشاركية وخدمة المجتمع . وقد كانت جل تدخلات الأعوان تتمحور حول مدى انعكاس تنفيذ البرنامج الاستثماري البلدي التشاركي على تحسين ظروف عيش المواطن في مختلف مناطق البلاد.

صـــور الجلســـة :

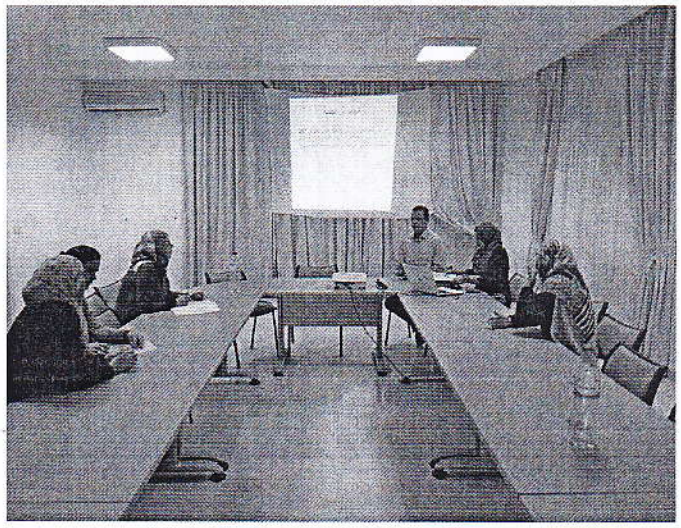

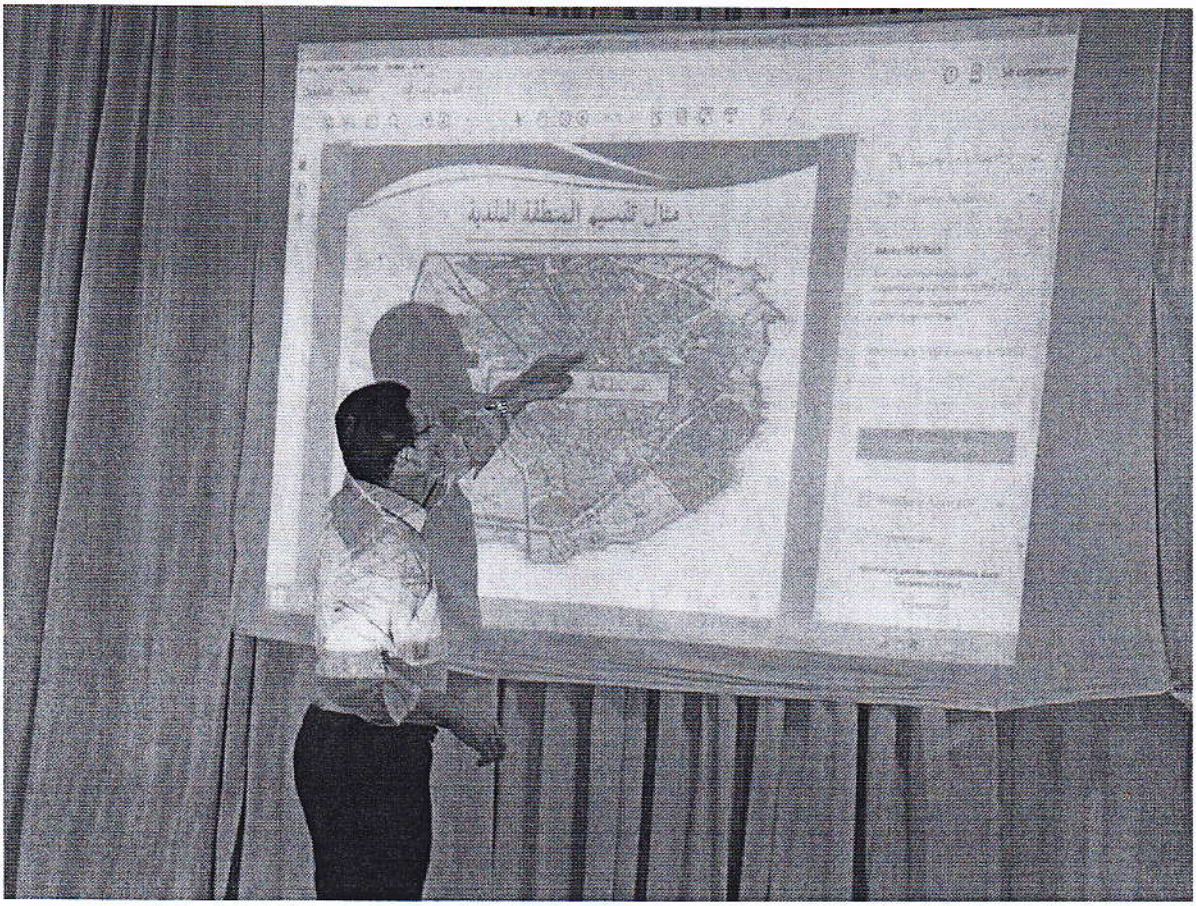

ورفعت الجلسة على الساعة التاسعة والنصف صباحا وحرر المحضر في تاريخه.

المعمورة في : 21 نوفمبر 2016

رئيس النيابة الخصوصية

الدكتور سمير بنسليمان